قضيّة فرض الحدود الدّولية والنزاع العربيّ الإسرائيليّ

الدكتور فوزي عبد المجيد الأسدي

(قسم الجغرافيا —
جامعة بنغازي)

كلية الآداب (١٢)

١ ــ مقدمة :

في الوقت الذي نسمع فيه عن انعقاد « مؤتمر السلام » لحل النزاع العربي الاسرائيلي ، بشكل جدي وعلى « أُسس عادلة » ــ وقد يكون هذا الحل نهائياً لهذا النزاع ، إلا اننا نسمع من جهة اخرى عزم وتصميم الدول العظمى على فرض حل مقبول لكلا الطرفين المتنازعين حسب قرارات مجلس الامن في هذا الخصوص .

ومن خلال المباحثات الاولية التي جرت عقب حرب رمضان (اكتوبر سنة ١٩٧٣) اتضح لنا ان كلاً من الطرفين المتنازعين لا يزال متمسكاً بمطالبه الاساسية ولا يرغب التراجع عنها . وما الاشتباكات المتواصلة في منطقة الجولان إلا دليل على تشبث الطرف الاسرائيلي بموقفه من عدم الانسحاب من منطقة الجولان التي احتلوا جزءاً كبيراً منها في حرب يونيه سنة ١٩٦٧ ، وجزءاً صغيراً في حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ .

وحيث ان الدولتين العظمتين قد تعهدتا بحل هذا النزاع ــ رغم اختلاف وجهات نظر الطرفين المتنازعين ، فان هاتين الدولتين ــ ومن خلفهما مجلس الامن ــ قد تلجآن إلى فرض حل جديد للمشكلة الفلسطينية مشابه لقرار مشروع تقسيم فلسطين المشهور .

وقبل تحليل مساوىء مثل هذا الحل ، فانه يجدر بنا ان نفهم ما يقصد « بفرض الحدود الدولية » .

(SUPERIMPOSITION OF INTERNATIONAL BOUNDARIES)

لقد كان اول من اقترح استعمال هذا التعبير الجغرافي الاستاذ ريتشارد هارتشورن (R. HARTSCHORNE)[1] ـ ثم استعملها بعده كثير من الجغرافيين السياسيين ، والتعريف هو :

« الحدود المفروضة هي تلك الحدود التي تخطط بعد ان تكون المنطقة التي يتوجب تقسيمها قد سُكنت وتطورت ولكن هذه الحدود لا تتمشى مع المميزات الحضارية والعرقية للاهالي الذين يقيمون في تلك المنطقة المتنازع عليها » .[2]

وهناك امثلة عديدة على فرض حدود دولية كما حدث في رومانيا وبولندا وايرلندا وسورية وفلسطين (عقب الحرب العالمية الاولى) وغيرها .

٢ ـ اهم مميزات مشروع تقسيم فلسطين والاخطار الناجمة عن تطبيقها :

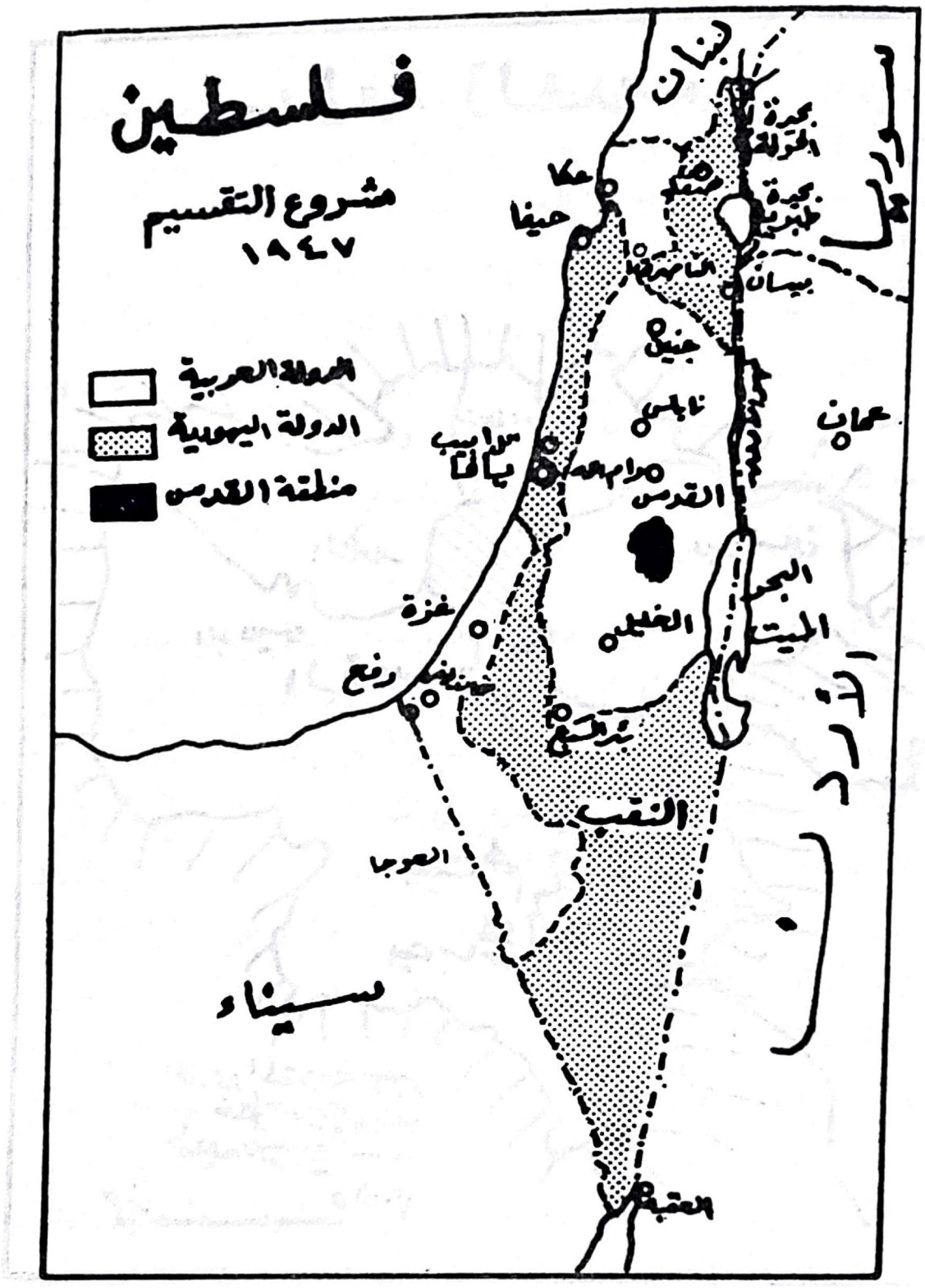
لقد اوصت الجمعية العمومية التابعة لهيئة الامم المتحدة في نوفمبر سنة ١٩٤٧ تقسيم فلسطين إلى ستة اجزاء ـ ثلاثة منها خُصصت للدولة العربية ـ بالاضافة إلى « جيب » مدينة يافا على الساحل ـ وثلاثة اجزاء اخرى للدولة اليهودية ، كما أوصت ايضاً بانشاء منطقة دولية حول مدينة القدس تدار من قبل هيئة الامم المتحدة (شكلي ١ و ٢) .

وبناء على تلك التوصية فقد كان المفروض ان تقسم مساحة فلسطين على النحو التالي :[3]

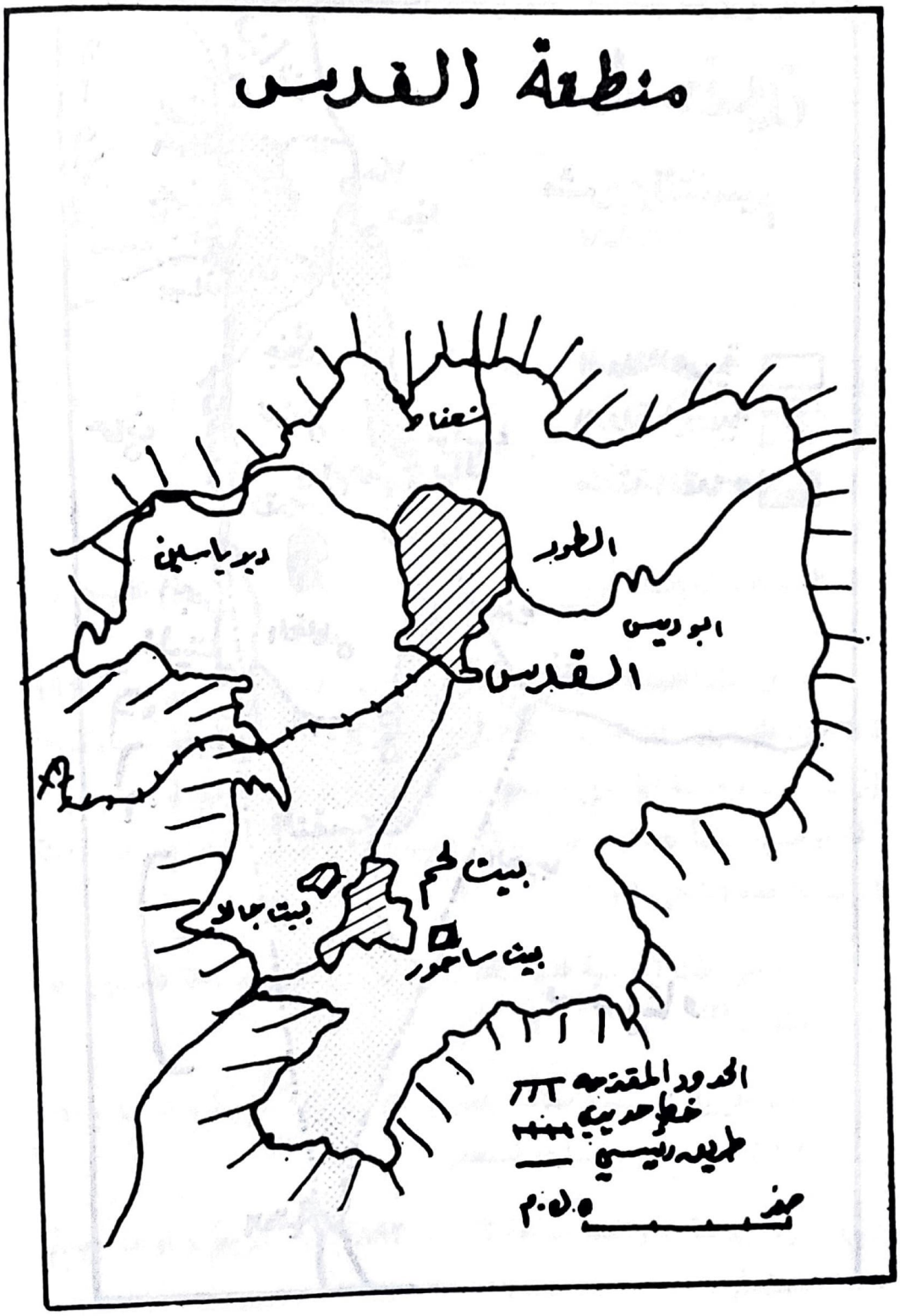
(١) دولة عربية : وتضم مساحة تقدر بـ ٤٤٧٦ ميلاً مربعاً ، او ما يعادل ٤٢,٩٪ من مجموع مساحة فلسطين .

(٢) دولة يهودية : وتضم مساحة تقدر بـ ٥٨٩٣ ميلاً مربعاً ، او ما يعادل ٥٦,٥٪ .

شكل رقم ١


فلسطين
مشروع التقسيم
١٩٤٧
الدولة العربية
الدولة اليهودية
منطقة القدس
لبنان
سوريا
عكا
حيفا
بحيرة الحولة
بحيرة طبريا
بيسان
جنين
نابلس
عمان
يافا
القدس
الخليل
البحر الميت
غزة
رفح
النقب
العوجا
سيناء
العقبة
الأردن

شكل رقم ٢


منطقة القدس
بيت لحم
بيت جالا
بيت ساحور
الحدود المقترحة
خط حديدي
طريق رئيسي

(٣) منطقة دولية حول القدس : ومساحتها ٦٨ ميلاً مربعاً – او ما يعادل ٠,٦٥ ٪ من مجموع مساحة فلسطين .

ومع ان هذه الاجزاء تظهر على الخريطة المرفقة (شكل ١) متصلة ببعضها البعض ، إلا انها تظهر على الطبيعة – والخرائط ذات المقاييس الكبيرة – على شكل اقسام منفصلة عن بعضها البعض « بممرات » دولية خطيرة ولا يستطيع الانسان تقدير خطورتها إلا اذا اخذ بعين الاعتبار المشاكل التي قد تنجم عند محاولة نقل البضائع او الاشخاص من إحدى قطاعات اي من الدولتين إلى قطاع اخر عبر هذه الممرات التي تُشرف على نقط التقاء مواصلات مهمة (خاصة عند العفولة جنوبي مدينة الناصرة) . وان هذه الممرات تُذكّر الإنسان بما حدث في « ممردانزغ » (في بولندا) قبل الحرب العالمية الثانية والذي استعمله الالمان ذريعة لمهاجمة بولندا واحتلالها فيما بعد .

وكذلك الحال في « جيب » مدينة يافا فهو منعزل تماماً عن بقية مناطق الدولة العربية ، ولا يتم الوصول إليه إلا عبر اراضي الدولة اليهودية (او عن طريق البحر) . وان هذا العمل يحمل في طياته اخطاراً أخرى خاصة اذا علمنا ان كلا الدولتين الفلسطينيتين لم تنهجا «النهج الطبيعي» في استقلالهما لتكونا دولتين صديقتين. وهذا الوضع يُذكّر الانسان بالتوترات الدولية و«الحرب الباردة » التي تحدث باستمرار عند محاولة الحلفاء دخول مدينة برلين عبر اراضي المانيا الشرقية . وحيث ان الجزء الاكبر من الدولة العربية الفلسطينية (منطقة المرتفعات الوسطى) كان قد فرض عليهـــا مشروع التقسيم العُزلة عن البحر الابيض المتوسط ، فان اعتماد الدولة العربية على ميناء كبير كيافا (او حيفا) كان مهماً جداً ولذلك لن يُكتب لذلك القطاع الاوسط الوقوف على قدميه اقتصادياً ما لم يكن له منفذ حر على البحر وغير مهدد بين الاونة والاخرى من قبل الدولة اليهودية. وتزاد القضية خطورة وتعقيداً عندما يعلم الانسان ان الخط الحديدي الوحيد الذي يربط

المنطقة الساحلية بالهضبة الوسطى يمر معظمه بالاراضي اليهودية — مع ان حكومة فلسطين كانت قد بنته لمنفعة جميع اجزاء فلسطين . فحرمان المنطقة العربية منه — أو إبقاء معظمه تحت سيطرة الدولة اليهودية — كان امراً مجحفاً بالنسبة للسكان العرب . ونستطيع هنا ان نذكر ان من أهم الاسباب التي حملت اسرائيل على مهاجمة مصر سنة ١٩٦٧ كان اغلاق خليج العقبة من قبل القوات المصرية والذي كان يقصد منه حرمان اسرائيل من استغلال ميناء ايلات على خليج العقبة ، فادعت اسرائيل عندئذ ان مصر تريد « خنقها اقتصادياً » بمنعها تصدير منتجاتها عبر البحر الاحمر . فهل كان بإمكان الدولة العربية مهاجمة اسرائيل لو انها اغلقت ميناء يافا ؟ هذا ما كان يُخيف سكان فلسطين العرب لمعرفتهم الجيدة لنوايا « جيرانهم » ومغتصبي اراضيهم .

هذا وقد استطاعت المنظمات الصهيونية ومن ورائها « اللجنة المختصة » بدراسة المشكلة الفلسطينية والمنبثقة عن هيئة الامم المتحدة ان تقنع عدداً كبيراً من اعضاء هيئة الامم المتحدة بعدالة مشروع التقسيم وذلك باستعمالها خرائط سياسية لا تظهر حقيقة الاوضاع الطبيعية والبشرية والاقتصادية المتعلقة بالقضية الفلسطينية . ولكي لا تتكرر هذه المأساة ثانية ويُفرض على العرب حل جديد « لتجزئة الاراضي العربية المحتلة » ، فانه يجدر بنا الاّ نُخدع بما يظهر على بعض الخرائط من حدود وتقسيمات قد تكون « عادلة » من حيث المساحات ولكن يجب معرفة مميزات تلك الاجزاء قبل قبولها او رفضها . ونظراً لوجود عوامل جغرافية مهمة متعلقة بالقضية الفلسطينية فانه لا يمكن فهم اسباب رفض مشروع التقسيم من قبل الفلسطينيين العرب في سنة ١٩٤٧ وحالياً ما لم يدرس الانسان تلك العوامل دراسة جيدة .

٣ — بعض العوامل الجغرافية المؤثرة في رفض مشروع التقسيم :

أ — عوامل طبيعية

(١) سوء تقسيم فلسطين من حيث طبيعة تضاريسها :

(ان الغرض من اعطاء بعض خصائص المناطق الطبيعية في فلسطين هو لنربطها بخريطة مشروع التقسيم ولإبراز مساوىء ذلك التقسيم بالنسبة لسكان فلسطين) .

يمكن تقسيم فلسطين من الناحية التضاريسية إلى اربع مناطق رئيسية هي : (شكل ٣) .

السهل الساحلي ، منطقة المرتفعات الوسطى ، صحراء النقب ، ووادي نهر الاردن .

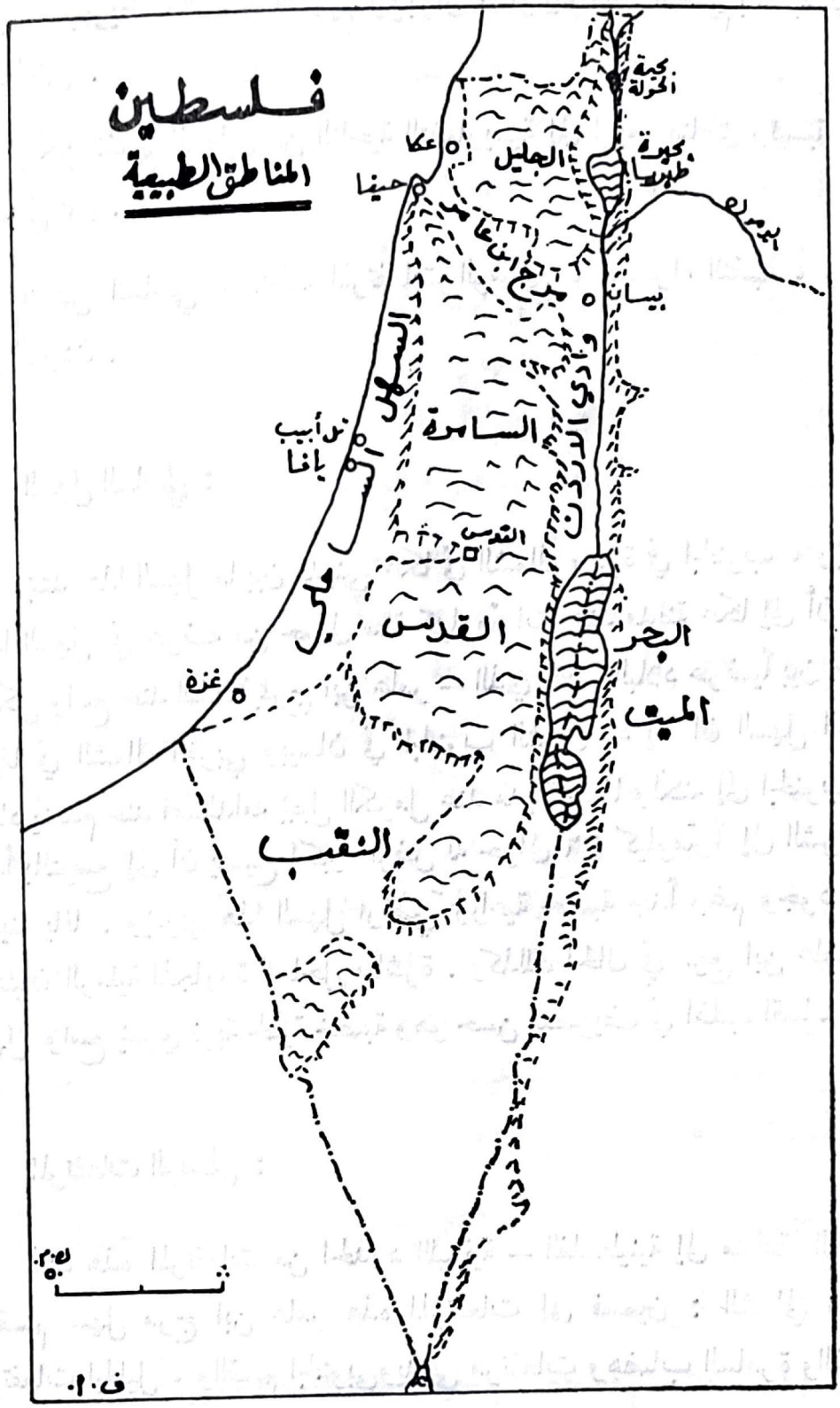
السهل الساحلي :

يمتد هذا السهل ما بين مدينتي عكا في الشمال وغزة في الجنوب ، ويختلف هذا السهل في عرضه من حوالى ستة كيلومترات عند مدينة عكا إلى أن ينفتح بشكل واسع عند التقائه بمرج ابن عامر – الذي يقطع البلاد عرضياً بين مدينتي حيفا في الشمال الغربي وبيسان في الجنوب الشرقي – إلا ان السهل الساحلي يكاد ينعدم عند اصطدامه بجبل الكرمل عند مدينة حيفا ولكنه إلى الجنوب منها يبدأ بالتوسع إلى أن يصبح اكبر عرض له حوالى ٣٦ كيلومتراً إلى الشرق من مدينة يافا . ويحوي هذا السهل اراضيَ زراعية خصبة جداً رغم وجود بعض الكثبان الرملية المجاورة للساحل مباشرة . وكذلك الحال في مرج ابن عامر فهو سهل واسع يحوي تربة لحقية خصبة وهو حسن التصريف في اغلب اقسامه.

المرتفعات الوسطى :

تمتد هذه المرتفعات من الحدود اللبنانية – الفلسطينية إلى منطقة النقب . ويقسم سهل مرج ابن عامر هذه المرتفعات إلى قسمين : الشمالي ويدعى مرتفعات الجليل ، والقسم الجنوبي ويدعى مرتفعات وهضاب السامرة والقدس.

شكل رقم ٣


فلسطين
المناطق الطبيعية
عكا
حيفا
الجليل
مرج ابن عامر
بيسان
السهل الساحلي
السامرة
نابلس
يافا
القدس
البحر الميت
غزة
النقب
ف ١٠

وتتألف هذه المرتفعات من قمم جبلية منعزلة (خاصة حول مدينة نابلس) يبلغ ارتفاع البعض منها ما بين ٩٠٠ ــ ١٠٠٠ متر فوق سطح البحر ــ تعرقل المواصلات الداخلية بين السهل الساحلي ووادي نهر الاردن من جهة ، وبين القسم الشمالي من البلاد والقسم الجنوبي من جهة أخرى .

اما مرتفعات « القدس ــ الخليل » فتسير بشكل متعرج وسط البلاد (يصل ارتفاع بعض هذه المرتفعات إلى ما بين ٨٥٠ ــ ١٠٠٠ متر) وتتخللها عدة أودية جافة وكسور (فوالق) عرضانية وطولانية تجعل الانحدارات شديدة في بعض الاماكن . وان السفوح الشرقية لهذه المرتفعات عبارة عن منحدرات صخرية قاحلة وخالية من النباتات الطبيعية المهمة وتنحدر بشكل شديد وفجائي نحو وادي نهر الاردن مما يؤدي إلى صعوبة الاستيطان عليها (سوى حول مدينة اريحا التي تعتمد في وجودها على احد الينابيع الجارية من هضبة القــدس) . بينما الحافة الغربية اقل انحداراً من الشرقية ولذلك فهي صالحة للزراعة وتحوي اعداداً اكبر من المستوطنات والسكان .

منطقة النقب :

تشبه هذه المنطقة المثلث . قاعدته تمتد بين مدينة غزة في الغرب واواسط البحر الميت في الشرق ، اما رأس المثلث فيقع عند خليج العقبة . ورغم ان هذه المنطقة صحراوية من الناحية المناخية إلا ان القسم الشمالي الغربي يحوي اراضيَ منبسطة ذات تربة خصبة (لوس Loess) ويمكن زراعتها اذا ما توافرت لها المياه او الامطار [٤] .

وادي نهر الأردن :

يتألف هذا الوادي من ثلاثة أقسام : القسم الشمالي حول بحيرة الحولة ــ

وهو مؤلف من ترب لحفية وبركانية صالحة للزراعة مع ان بعض اجزائها بحاجة إلى تصريف ـ والقسم الاوسط يقع حول بحيرة طبريا ومدينة بيسان ـ وهو احسن المناطق من الناحية الزراعية او الانتاجية وهو اكثر المناطق سكاناً واهمية ـ اما القسم الجنوبي والذي يدعى الغور فهو منطقة جافة ومغطى بترب غير خصبة وملحية ولذلك فهو قليل السكان وخالٍ من اي مستوطنات تستحق الذكر .

واذا قارنا خريطة التقسيم مع خريطة التضاريس لفلسطين (شكلي ١ و ٣) لتبين لنا ان حدود الدولة اليهودية كان المفروض فيها ان تمر موازية للسفوح الغربية للمرتفعات الوسطى (شكل ١) ، وبناء على هذا التخطيط فقد الحق كل السهل الساحلي بين مدينتي عكا واسدود (شمال غزة) ضمن الدولة اليهودية ، بينما الحقت المرتفعات الوسطى ما بين سهل مرج ابن عامر والنقب ضمن الدولة العربية ـ وهذا التقسيم غير عادل اذ ان الدولة العربية حرمت من كل الاراضي الخصبة على السهل الساحلي . وبالاضافة إلى السهل الساحلي فان حدود الدولة اليهودية رُسمت لتسير موازية للسفوح الشمالية لمرتفعات السامرة وللسفوح الجنوبية لمرتفعات الجليل (ماعدا نقطة التقاء الحدود جنوبي الناصرة) ، وبذلك فان معظم سهل مرج ابن عامر ووادي بيسان وسهل الحولة ـ طبريا قد الحقوا ايضاً بالدولة اليهودية ، بينما الحق في الدولة العربية هضاب الجليل ـ وهذا ايضاً يدل على جحافة مشروع التقسيم فلم يبقِ للدولة العربية اية منطقة سهلية منخفضة تستحق الذكر . وان السهل الساحلي الموجود في قطاع غزة والذي الحق بالدولة العربية كان معظمه مغطى بالكثبان الرملية وجاف . ولذلك فان قيمته الاقتصادية محدودة بالنسبة للجزء الشمالي والاوسط من السهل الساحلي .

(٢) انتاجية الارض :

ـ كانت اراضي فلسطين قد قسمت من قبل حكومة فلسطين إلى ثلاثة

انواع رئيسية : اراض من الدرجة الاولى ، اراض متوسطة الانتاجية، واراض فقيرة (شكل ٤) . وبمقارنة نمط توزيع انتاجية الارض مع خريطة التضاريس فاننا نلاحظ ان معظم الاراضي التي هي من الدرجة الاولى موجودة في السهل الساحلي وسهل مرج ابن عامر ومنخفض الحولة – طبريا . اما الاراضي المتوسطة الانتاجية فموجودة في منطقة المرتفعات الوسطى (من حدود لبنان إلى مشارف بئر السبع في شمال النقب) – وفي الجزء الشمالي الغربي من منطقة النقب . وتسود « الاراضي الفقيرة » في الوادي الادنى لنهر الاردن والسفوح الشرقية للمرتفعات الوسطى – في منطقتي السامرة والقدس – والاجزاء الجنوبية والشرقية من النقب .

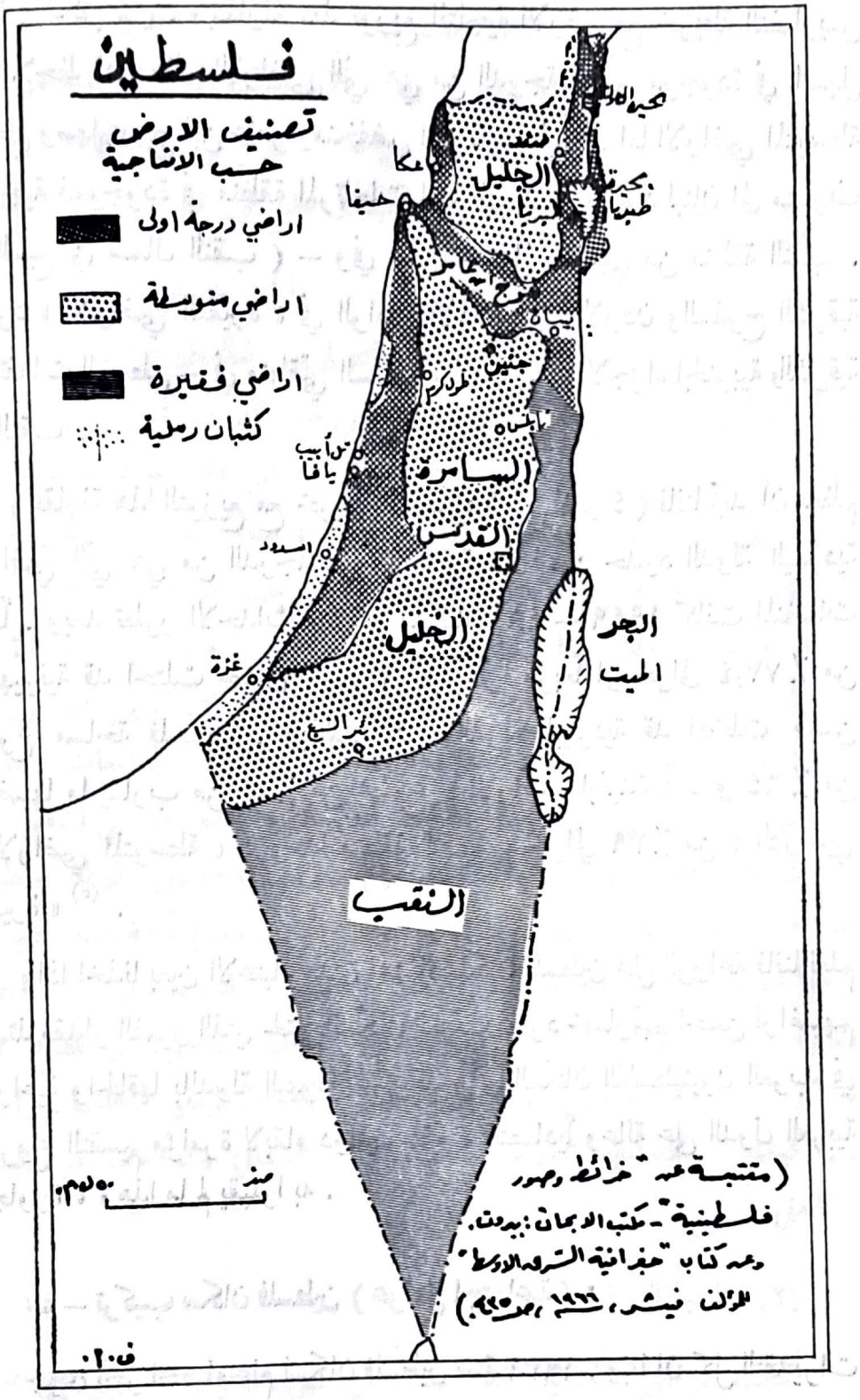
وبمقارنة هذا التوزيع مع خريطة التقسيم (شكلي ١ و ٤) فاننا نجد ان معظم الاراضي التي هي من الدرجة الاولى قد وقعت ضمن حدود الدولة اليهودية ايضاً . وبعد تطور الاحداث وتوقيع اتفاقيات ٤٨ – ١٩٤٩ كانت المنظمات الصهيونية قد احتلت حوالى ٢٠٨٥٠ كيلومتراً مربعاً او حوالى ٧٧,٤ ٪ من مجموع مساحة فلسطين . وبذلك تكون الدولة اليهودية قد ادخلت ضمن اراضيها ما يقارب من ٩٥٪ من مجموع « الاراضي الجيدة » ، و ٦٤ ٪ من « الاراضي المتوسطة » ، وعدا منطقة النقب ، حوالي ٣٩ ٪ من « الاراضي الفقيرة » [٥] .

واذا اخذنا بعين الاعتبار مدى اعتماد سكان فلسطين على الزراعة فاننا نعلم عندئذ مقدار الضرر الذي لحق بالسكان العرب لمجرد خسارتهم احسن اراضيهم الزراعية والحاقها بالدولة اليهودية – وقد رأى السكان الفلسطينيون العرب في مشروع التقسيم مؤامرة لابقاء دولتهم فقيرة اقتصادياً وعالة على الدول العربية المجاورة ، وهذا ما لم يقبلوا به .

ب – تركيب سكان فلسطين (عوامل اجتماعية) :

جرى آخر احصاء عام لسكان فلسطين سنة ١٩٣١ . وبما ان كل التقديرات

شكل رقم ٤


فلسطين
تصنيف الاراضي
حسب الانتاجية
اراضي درجة اولى
اراضي متوسطة
اراضي فقيرة
كثبان رملية
عكا
حيفا
الجليل
طبريا
نابلس
جنين
طولكرم
السامرة
القدس
الخليل
غزة
بئر السبع
الجفر
الميت
النقب
(مقتبسة عن "خرائط وصور فلسطينية" - مكتب الايحاء: بيروت.
وعن كتاب "جغرافية الشرق الاوسط"
للأستاذ فيشر، ١٩٦٦، ص ٢٤٥)

الاخرى تعتمد عليه فيتوجب علينا الالمام ببعض الامور عن هذا الاحصاء .

في نهاية سنة ١٩٣١ كان مجموع سكان فلسطين حوالى ١,٠٣٥,٨٢١ نسمة ، منهم ٧١٢ر٧٢٩ نسمة من المسلمين ، ٩١,٣٩٨ نسمة من المسيحيين (اكثر من ٩٠٪ منهم عرب) و ١٠,١٠١ نسمة « اخرون» . بينما عدد سكان اليهود في هذا الوقت كان قد تضاعف عما كان عليه سنة ١٩٢٠ ، اذ بلغ عددهم سنة ١٩٣١ حوالى ١٧٤,٠٠٠ نسمة ، أو ١٦٪ من مجموع سكان فلسطين ـ [٦] اي ان عدد سكان اليهود في فلسطين عند ابتداء الانتداب البريطاني كان يعادل ٨٪ من مجموع سكان فلسطين آنذاك .

وفي سنة ١٩٤٧ زوّدت حكومة فلسطين اللجنة المختصة بدراسة قضية فلسطين والتابعة لهيئة الامم المتحدة (UNSCOP) ـ والتي كانت قد زارت فلسطين واوصت بتقسيمها ـ بارقام مقدرة سكان فلسطين في نهاية سنة ١٩٤٦ بحوالى ١,٩٣٦,٠٠٠ نسمة ، منهم ١,٢٩٣,٠٠٠ نسمة عرب ، و ٦٠٨,٠٠٠ نسمة يهودي و ٣٥,٠٠٠ نسمة « آخرون » [٧] . اي ان السكان العرب كانوا آنذاك اكثر من ثلثي سكان فلسطين بينما كانت نسبة السكان اليهود اقل من الثلث.

وبناء على توصيات « اللجنة المختصة » فقد كان توزيع السكان الثابتين (غير المتنقلين) في كل من الدولة العربية والدولة اليهودية ومنطقة القدس كما هو مبين في جدول رقم ١ .

جدول ـ ١

توزيع السكان حسب مشروع التقسيم *

	العرب و « الاخرون »	اليهود	المجموع
الدولة اليهودية	٤٠٧,٠٠٠ **	٤٩٨,٠٠٠	٩٠٥,٠٠٠
الدولة العربية	٧٢٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٧٣٥,٠٠٠
منطقة القدس	١٠٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٢٠٥,٠٠٠
المجموع	١,٢٣٧,٠٠٠	٦٠٨,٠٠٠	١,٨٤٥,٠٠٠

* المصدر : الدكتور وليد الخالدي (محرر) From Haven to Conquest بيروت : معهد الدراسات الفلسطينية ، (١٩٧١) ، ص ٦٧٧ . =

وهكذا فاننا نلاحظ ان الدولة اليهودية كانت ستحوي اكثرية عربية منذ البداية . اي ان « اللجنة المختصة » حاولت اخفاء ذلك لعدم ادخالها السكان البدو الذين كانوا يقيمون بشكل متنقل – لكنه دائم – في صحراء النقب والتي خُصص معظمها للدولة اليهودية .

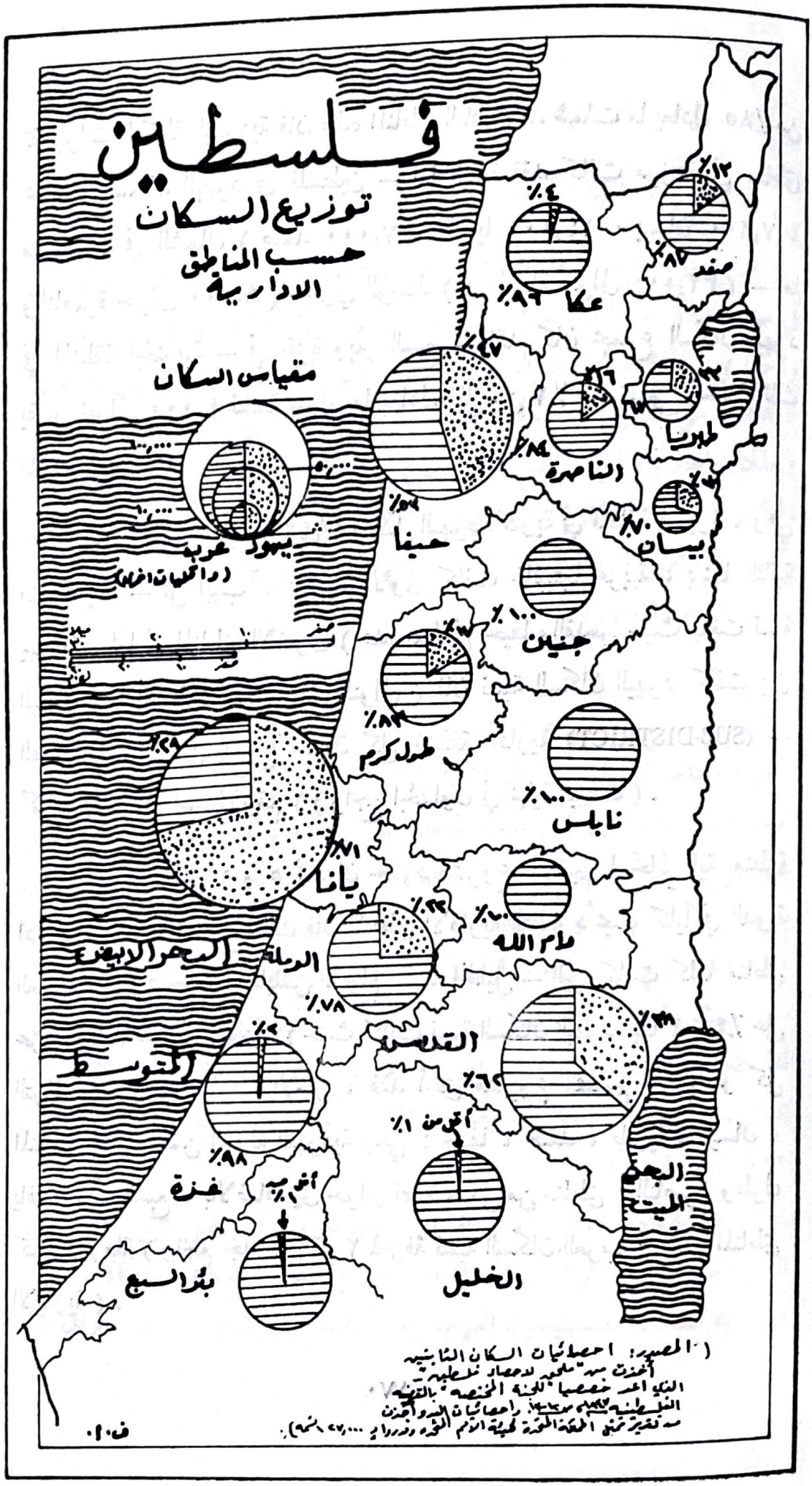
كما انه يمكن القول انه لو اجري استفتاء عام لتقرير مصير فلسطين في سنة ١٩٤٨ – حسب المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة – لكان مصير فلسطين قد سار مع مصالح الاكثرية العربية وليس مع التقسيم . وإلى الآن يستغرب سكان فلسطين لماذا لم يقم استفتاء عام في البلاد بدلاً من وضع القضية في يد هيئة الامم المتحدة وحلها على تلك الصورة المعروفة للجميع . اي ان هيئة الامم المتحدة تجاهلت حقوق الاكثرية وايدت اقوال الاقلية من السكان .

جـ – التوزيع الاقليمي للسكان :

وفقاً للتقديرات التي قامت بها حكومة فلسطين في سنة ١٩٤٦ [٨] فإن اكثرية سكان الدولة اليهودية (حوالى ٧٠ ٪ منهم) كانت متمركزة (كما كان الحال في احصاء سنة ١٩٣١) في ثلاثة مراكز مدنية او حولها وهي : منطقة يافا – تل ابيب ، والتي شملت ٢١٣,٠٠٠ يهودي في المدينتين ، و٨٢,٠٠٠ في المستعمرات المحيطة بها ، وفي مدينة القدس الجديدة – حوالى ١٠٠,٠٠٠ يهودي ، وفي حيفا – حيث كان يقيم حوالي ٧٤,٠٠٠ يهودي في المدينة وحوالى ٤٥,٠٠٠ نسمة في المستعمرات المجاورة (شكل ٥) . وحسب

** يجب ان تصحح هذه التقديرات على ضوء « المذكرة » التي تقدم بها ممثل المملكة المتحدة في هيئة الامم المتحدة بخصوص توزيع السكان البدو . وفقاً للفقرة (٥) من تلك المذكرة هناك ٢٢,٠٠٠ بدوي يمكن ان يعتبروا السكان المقيمين دائماً في المنطقة العربية ، والبقية (١٠٥,٠٠٠ نسمة) يقيمون في المنطقة المخصصة للدولة اليهودية .

شكل رقم ٥


فلسطين
توزيع السكان
حسب المناطق
الادارية
مقياس السكان
يهود
عرب
(والطوائف الاخرى)
صفد
٨٥٪
١٢٪
عكا
٩٦٪
٤٪
الناصرة
٨٤٪
١٦٪
طبريا
حيفا
٩٤٪
٦٪
بيسان
٧٠٪
٣٠٪
جنين
١٠٠٪
طول كرم
٨٣٪
١٧٪
نابلس
١٠٠٪
يافا
٧١٪
٢٩٪
الرملة
٧٨٪
٢٢٪
رام الله
١٠٠٪
البحر الابيض
المتوسط
القدس
٦٩٪
٣١٪
اقل من ١٪
غزة
٩٨٪
٢٪
اقل من ١٪
بئر السبع
الخليل
البحر الميت
(المصدر: احصائيات السكان الثابتيه
اخذت من تقدير لاحصاء فلسطين
الذي اعد خصيصا للجنه المختصه بالقضيه
الفلسطينيه ١٩٤٧ واحصائيات السكر اخذت
من تقدير منتدى الجمعيه العربيه لحقيه الامم المتحده ودراسات ...)
ف ١٠

تقديرات الوكالة اليهودية فان هذه المناطق الثلاث قد شملت ما يعادل ٨٥٪ من مجموع السكان اليهود في فلسطين — اما البقية فقد كانت موزعة في مناطق منعزلة : في الشمال (صفد ٧,٠٠٠ ، طبريا ١٤,٠٠٠ ، بيسان ٧,٦٠٠ ، والناصرة حوالى ٨,٠٠٠) — وفي الوسط (في الرملة حوالى ٣٢,٠٠٠) — اما في المنطقة الجنوبية — في غزة وبئر السبع — فقد كان مجموع السكان اليهود يقدر بحوالى ٤,٠٠٠ نسمة — او ما يعادل اقل من ١٪ من مجموع سكان تلك المنطقة .

وهكذا ففي نهاية سنة ١٩٤٦ شكّل اليهود اكثرية في منطقة صغيرة ، وهي منطقة يافا — تل ابيب ، فالمدينة الاولى كانت غالبيتها عربية ، بينما الثانية يهودية . اما في المناطق الاخرى (عدا منطقتي حيفا والقدس حيث بلغت نسبة اليهود فيها ٤٧٪ و ٣٨ ٪ على التوالي) فان نسبة السكان اليهود كانت بين الصفر و ٣٣٪ من مجموع سكان كل منطقة ادارية (SUB-DISTRICT) — كما هو مبين في جدول رقم ٢ (راجع الجداول في نهاية البحث) .

وبمقارنة شكلي ١ و ٥ نجد ان حدود مشروع التقسيم لم تحاذِ اية منطقة ادارية في فلسطين . مع ذلك فان المناطق الادارية التالية دُمجت كلياً في الدولة العربية وهي : جنين ، نابلس ، رام الله ، الخليل — التي كانت كلها مناطق عربية كاملة — وغزة وعكا (حيث كانت نسبة السكان اليهود فيها ٢ و ٤٪ على التوالى) . وعلى الطرف الآخر ، فقد ألحق مشروع التقسيم معظم او كل المناطق التالية ضمن الدولة اليهودية وهي : حيفا ، صفد ، طبريا ، بيسان ، يافا ، وبئر السبع ، بالاضافة إلى حوالى نصف كل من مناطق : الناصرة وطول كرم والرملة (راجع جدول رقم ٢ لمعرفة نسبة السكان العرب في هذه المناطق الادارية) .

د ـ عوامل اقتصادية :

(١) تركيب ملكية الأرض :

ان مجموع مساحة فلسطين – حسب السجلات الرسمية التي حُضّرت في سنة ١٩٤٥ – [٩] بلغت ٢٦,٣ مليون دونم (كل ١٠ دونمات تعادل هكتاراً واحداً) : منها ١٢,٨ مليون دونم كان يملكها السكان العرب ، اي ما يعادل ٤٨,٥ ٪ من مجموع مساحة فلسطين – وهذه الاراضي تمثل ما كان يعتبر « ملكاً خاصاً » (اي اراضيَ مفروزة) وذات الملكية المشتركة (المشاع) – ولكنها لا تحوي الاراضي «المتروكة» ولا الاراضي غير المتطورة (الموات) [١٠] . وكانت الاراضي التابعة للحكومة (ميرية) تبلغ حوالى ١,٥ مليون دونم ، او ما يعادل ٦٪ من المجموع .

وعلى الجانب الاخر ، فان الاراضي التي كان يملكها اليهود في ابريل سنة ١٩٤٥ تبلغ حوالى ١,٥ مليون دونم ، او ما يقارب ٦٪ (٥,٦٧٪) من مجموع مساحة فلسطين . وهذا لا يشمل الاراضي التي كان يستغلها اليهود تحت امتيازات خاصة من قبل حكومة فلسطين . هذا وقد قدّر خبير الاراضي اليهودي ، ابراهيم غرانوت (A. Granott) ، مساحة الاراضي التي كان يسيطر عليها اليهود في يونيه سنة ١٩٤٧ بحوالى ١,٨٥٠,٠٠٠ دونم ، منها ١٨١,٠٠٠ دونم كان يستغلها اليهود تحت امتيازات خاصة من حكومة فلسطين[١١] – وحيث ان مثل هذه الاراضي كانت قد صُنّفت في « الاحصاء القروي لفلسطين » تحت عنوان « الاراضي العامة » ، فان المساحة الصافية التي كان يملكهـــا اليهود بالفعل – حسب تقديرات « غرانوت » تقدر بحوالى ١,٦٦٨,٩٠٠ دونم .

وهكذا فاذا اخذنا أياً من التقديرين فان مجموع الاراضي التي كان يملكها اليهود سنة ١٩٤٨ لم تتجاوز ٦٪ من مجموع مساحة فلسطين . والامر الذي يستغربه السكان الفلسطينيون العرب هو كيف يجوز لشخص يملك حوالى ٦٪

من مجموع « اسهم شركة ما » ان يُعطي من قبل هيئة الامم ٥٦,٥٪ من مجموع اسهم تلك الشركة (كما بينا اعلاه في توزيع اراضي كل من الدولة العربية واليهودية).

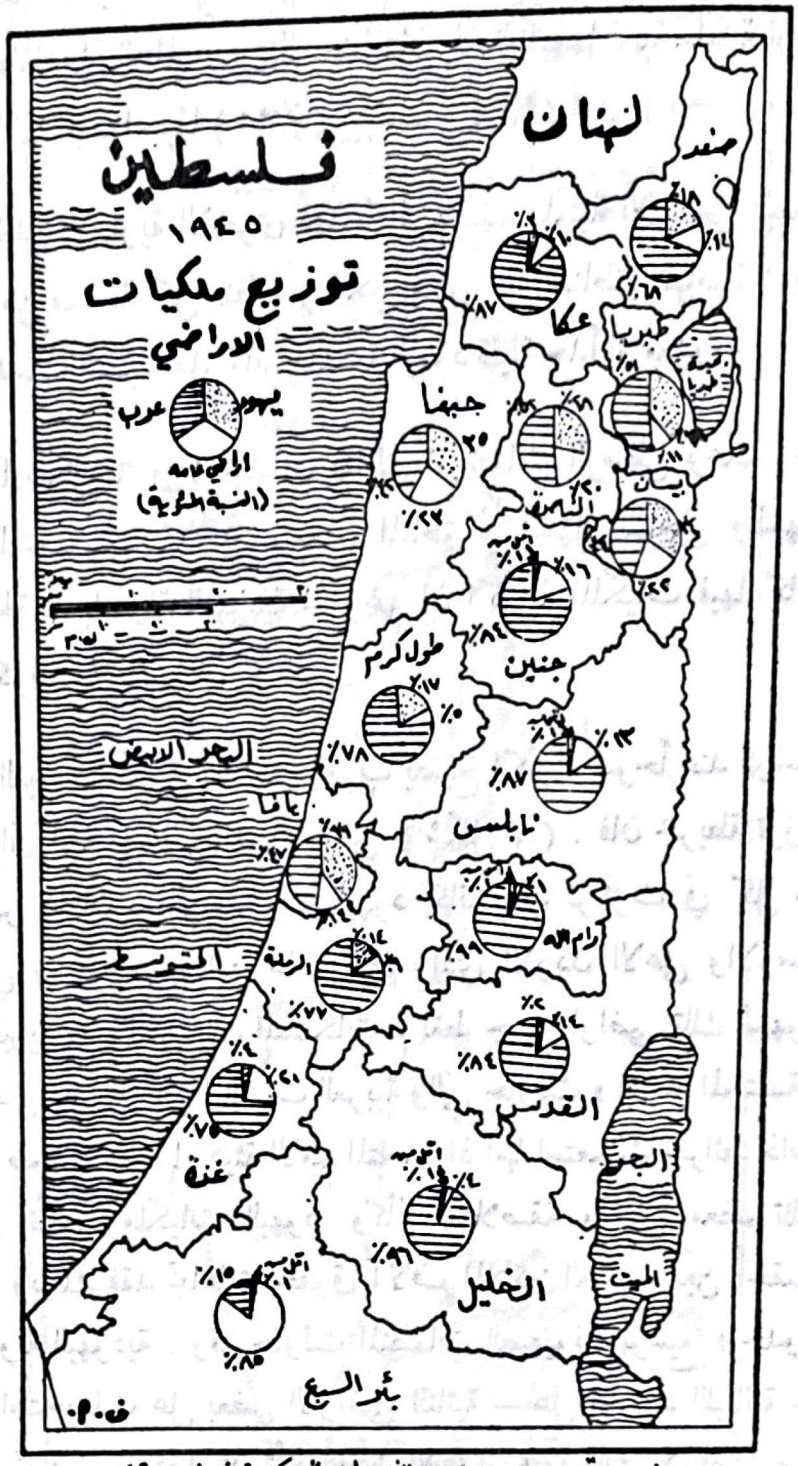
وبالاضافة إلى هذا فاذا درسنا « انتاجية الارض » — كما عرّفتها حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين ، فقد كان العرب يملكون حوالى ٨٤,٧٪ من مجموع الاراضي الزراعية ، بينما كان اليهود يملكون ١٢,٧٨ ٪ (والبقية حوالى ٣,٥ / كانت مصنفة « اراضي عامة ») . ومن الاراضي « غير الزراعية » كان السكان العرب يملكون ٢٩٪ ، بينما ملك اليهود حوالى ١,٨٪ ، وبلغت « الاراضي العامة » حوالي ٧,٣٪ ، واراضي « منطقة بئر السبع » (النقب) حوالى ٦١,٨٪ من مجموع مساحة فلسطين — ولم تعين اراضي النقب لاي من الطرفين بشكل واضح نظراً لبعض الظروف الخاصة والتقاليد العشائرية فبقيت مصنفة « مناطق للبدو » [١٢] .

واذا درسنا « المناطق المزروعة » في فلسطين فاننا نجد ان السكان العرب كانوا يملكون مساحات من الاراضي المخصصة للمحاصيل الحقلية اكبر من تلك التي كان يملكها اليهود (عدا محصول الاعشاب المزروعة) كما هو مبين في جدول رقم ٣ . وان هذا الجدول يظهر ايضاً ان في جميع المحاصيل المعطاة كانت غلة وحدة المساحة للعرب قريبة من مردود وحدة الاراضي الزراعية التابعة لليهود ، الامر الذي كان يحاول اليهود طمسه بقصد خدع الرأي العام العالمي وادعائهم « ان فلسطين كانت صحراء قبل قدوم اليهود المهاجرين اليها » ويتهمون الفلاح العربي بالجهل واتباعه اساليب زراعية بدائية مما ادى إلى تحويل تلك « البقعة الخصبة » إلى « صحراء من عمل الانسان » . [١٣] .

(٢) التوزيع الاقليمي لملكية الاراضي :

أن نمط توزيع ملكية الاراضي في فلسطين كان مشابها تقريباً لتوزيع السكان — كما هو مبين في جدول رقم ٤ و شكل ٦ .

شكل رقم ٦



المصدر: "الاحصاء الفلسطيني" - حكومة فلسطين، ١٩٤٥ -
و هيئة الامم المتحدة، جدوله رقم ٩٤(د) - ١٩٥٠

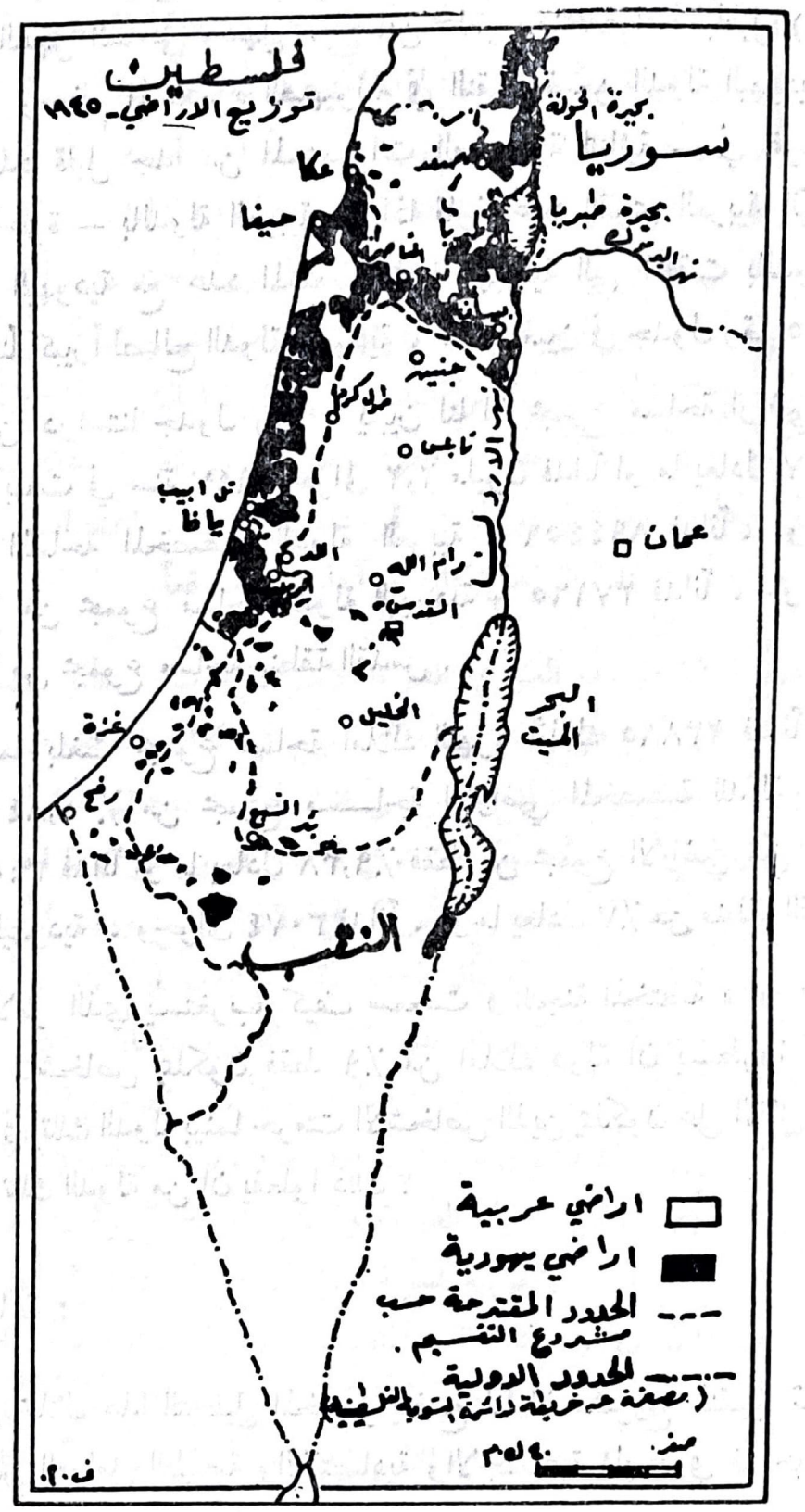
فالجدول يظهر ان اكبر ملكية لليهود في سنة ١٩٤٥ كانت في منطقة يافا – تل ابيب ومنطقة طبريا ، حيث شكلت تلك الملكية ٣٩ و ٣٨ ٪ من مجموع اراضي كل منطقة على التتالي . وهناك منطقتان بلغت فيهما نسبة ملكية اراضي اليهود حوالى الثلث وهما حيفا (٣٥٪) وبيسان (٣٤٪) – .

اما في المناطق الادارية الاخرى فقد كانت نسبة ملكية الاراضي اليهودية اقل من ٢٠٪ من مساحة كل منطقة (شكل ٦) . وفي مناطق السامرة (جنين ونابلس) والقدس والنقب فقد كانت ملكية اليهود قليلة جداً او معدومة .

واذا قارنا شكلي ٦ و ١ نجد ان مناطق المرتفعات الوسطى وعكا وغزه فقط أُلحقت بالدولة العربية ، بينما معظم المناطق في السهل الساحلي والسهول الداخلية قد الحقت بالدولة اليهودية – رغم ان اكثرية الملكيات فيها كانت للعرب كما ذكرنا اعلاه .

وان هذا الغبن في حقوق الملاكين العرب يصبح اكثر وضوحاً عند دراستنا التوزيع الجغرافي الحقيقي لملكيات الاراضي (شكل ٧) . فان خريطة توزيع الملكيات تُظهر لنا ان معظم ملكيات اليهود كانت قد تركزت في كل من السهل الساحلي وسهل مرج ابن عامر وفي وادي الاردن الاعلى والاوسط (الحولة – طبريا) . ولكن تلك الممتلكات لم تغط جميع اراضي تلك السهول بل كان يوجد بينها كثير من الملكيات العربية والتي حاولت « اللجنة المختصة » (UNSCOP) طمسها لاعضاء هيئة الامم المتحدة اذ انها استعملت خرائط ذات مقياس صغير تُظهر ملكيات اليهود وكأنها متلاصقة وتغطي معظم تلك المنخفضات . وبذلك فقد تجاهلت حقوق آلاف الملاكين العرب الذين أُلحقت اراضيهم بالدولة اليهودية . وقد حاولت المنظمات الصهيونية توسيع « حدود دولتها » بان استحصلت على بعض الاراضي النائية – على الحدود اللبنانية – الفلسطينية وفي النقب – دون ان تأخذ بعين الاعتبار قيمة تلك الاراضي من الناحية الزراعية بقدر ما هو من الناحية الاستراتيجية . (١٤)

شكل رقم ٧


فلسطين
توزيع الاراضي - ١٩٤٥
بحيرة الحولة
سوريا
عكا
حيفا
بحيرة طبريا
جنين
نابلس
عمان
يافا
القدس
الخليل
البحر الميت
غزة
رفح
النقب
اراضي عربية
اراضي يهودية
الحدود المقترحة حسب مشروع التقسيم
الحدود الدولية
(مصفة حمراء دائرة بتوبة النقيب)
ميل

فحسب مشروع التقسيم أُلحقت كل المستعمرات الصهيونية واراضيها في مناطق السهل الساحلي وسهل مرج ابن عامر ومنخفضات الجليل (الحولة – طبريا) ومعظم المستعمرة الصهيونية في النقب ضمن الدولة اليهودية – بينما أُلحق عدد قليل جداً من المستعمرات الصهيونية النائية – في غرب الجليل ومنطقة غزة – بالدولة العربية . واذا قارنا عدد القرى العربية التي أُلحقت بالدولة اليهودية مع عدد المستعمرات الصهيونية التي الحقت بالدولة العربية نجد تبايناً كبيراً لصالح الدولة اليهودية ، كما هو مبين في جدول رقم ٥ .

ومن دراستنا جدول رقم ٥ يتبين لنا ان مجموع مساحة اراضي الملاكين العرب بلغت في سنة ١٩٤٧ حوالى ٢,٢ مليون فداناً او ما يعادل ٧٧,٧٪ من مجموع المساحة المخصصة للدولة العربية ، ٨٩٤٤٥٦ فداناً ، او ما يعادل ٣٤,٢٪ من مجموع مساحة الدولة اليهودية و ٣٧١٦٥ فداناً ، او ما يعادل ٨٤,٧٪ من مجموع مساحة منطقة القدس .

بينما بلغت مجموع مساحة املاك اليهود آنذاك ٢٣٨٨٥ فداناً ، او ما يعادل ٠,٨٤ ٪ من مجموع مساحة الاراضي المخصصة للدولة العربية ، و٣٤٥٩٦٤ فداناً او ما يعادل ٩,٣٨٪ فقط من مجموع الاراضي التي خصصت للدولة اليهودية ، وحوالى ٣٠٧٤ فداناً ، او ما يعادل ٧٪ من منطقة القدس .

والامر الذي يُستغرب كيف سمحت « اللجنة المختصة » او هيئة الامم المتحدة لاشخاص يملكون فقط ٩٪ من املاك دولة ان يسيطروا على زمام الامور في تلك الدولة بينما حرمت الاشخاص الذين يملكون على الاقل ٣٤٪ من اراضي تلك الدولة من ان يفعلوا ذلك ؟

الخاتمة :

من خلال هذا التحليل المختصر يتضح لنا ان مشروع التقسيم قد تغاضى عن بعض العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية المهمة في فلسطين . وان

السكان الفلسطينيين العرب رفضوا مشروع التقسيم رفضاً باتاً لانهم وجدوه غير عادل ولا يأخذ بعين الاعتبار الحقوق الشرعية للاهالي الاصليين في البلاد . وان مثل هذا الرفض لم يكن مستبعداً لان الحدود المقترحة للدولتين الفلسطينيتين كانت ستُفرض على المنطقة بشكل نهائي ولم تترك للطرفين المتنازعين حرية النقاش – على الاقل – في تحديد ممتلكات كل دولة . ولذلك فقد كان مشروع التقسيم حاملاً في طياته صراعاً متواصلاً بين الطرفين المختصين بالقضية . وأن يحصل مثل هذا الرفض من قبل الفلسطينيين العرب فليس امراً غريباً اذ ليس من المعقول ان تتنازل مجموعة من الناس عن حقوقها الشرعية وممتلكاتها دون صراع كبير خاصة لأن جماعة اخرى من الناس الغرباء عقدت اجتماعاً صورياً في مكان بعيد (نيويورك) وقررت تقسيم (او اغتصاب) ممتلكات تلك المجموعة . فان ذلك الرفض كان امراً طبيعياً ومتوقعاً .

ونظراً لتأييد الدول الكبرى للدولة الاسرائيلية منذ نشأتها فقد انضمت بعض الدول العربية في مؤازرة الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل ضد المغتصبين الصهاينة من جهة ، ولاعتقاد البعض من تلك الدول ان ذلك الكيان الاسرائيلي ما هو إلا نقطة ارتكاز لاستعمار جديد في الوطن العربي من جهة اخرى . ومنذ تلك اللحظة اصبحت الدول العربية شريكة في ذلك الصراع ومسئولة عن اعمالها. وبالاضافة إلى ذلك فان الاعمال العدوانية المتزايدة التي قامت بها القوات الاسرائيلية بعد سنة ١٩٤٨ ضد بعض الدول العربية المجاورة ادخلت عوامل جديدة في « المعادلة » (الموديل) . فبدلاً من ان يبقى الصراع بين الفلسطينيين العرب وإسرائيل توسع النطاق – خاصة بعد حرب يونيه سنة ١٩٦٧ – واصبح الخلاف الآن بين بعض الدول العربية والسلطات الصهيونية . والذي اخشاه هو ان تحاول هذه الدول العربية تسوية خلافاتها مع السلطات الصهيونية – عن طريق الدول الكبرى او هيئة الامم المتحدة – وتترك الفلسطينيين العرب « في وسط الطريق » لان هذه الدول العربية لا تستطيع ان تفرض حلاً عادلاً للفلسطينيين العرب على السلطات الاسرائيلية ، ولا ترغب ان تجبر الفلسطينيين

بقبول اي حل تتقدم به اسرائيل . ولذلك فقد تضطر الدول الكبرى للتدخل مرة اخرى و « فرض » مشروع تقسيم آخر يُرجعنا ربع قرن آخر إلى الوراء . وما لم تأخذ الشعوب العربية هذه الامور الآنفة الذكر بعين الاعتبار فانني لا ارى املاً في ايجاد تسوية دائمة وعادلة لهذا الصراع مهما صحب ذلك من « فصل » او ابعاد للقوات المتحاربة فان ذلك الحل سيكون موقتاً ، وسرعان ما نجد انفسنا في نفس الدوّامة .

جدول رقم ١

توزيع السكان حسب مشروع التقسيم *

المنطقة	العرب و « الآخرون »	اليهود	المجموع
الدولة العربية	٧٢٥,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٧٣٥,٠٠٠
الدولة اليهودية	٤٠٧,٠٠٠ **	٤٩٨,٠٠٠	٩٠٥,٠٠٠
منطقة القدس	١٠٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٢٠٥,٠٠٠
المجموع	١,٢٣٧,٠٠٠	٦٠٨,٠٠٠	١,٨٤٥,٠٠٠

* المصدر : د. وليد الخالدي (المحرر) « من المأوى إلى الفتح » (From Haven to Conquest) بيروت : معهد الدراسات الفلسطينية سنة ١٩٧١ ، ص ٦٧٧ .

** يجب ان تصحح هذه التقديرات على ضوء المعلومات التي تقدم بها ممثل المملكة البريطانية بشأن السكان البدو . فوفقاً للفقرة رقم خمسة من تلك المذكرة حوالى ٢٢,٠٠٠ بدوي « يمكن ان يعتبروا مقيمين بشكل عادي في المناطق التي خصصت للدولة العربية حسب خطة مشروع التقسيم » ، والبقية — حوالى ١٠٥,٠٠٠ نسمة — مقيمين في المنطقة المخصصة للدولة اليهودية . وهكذا فاننا نلاحظ ان الدولة اليهودية المقترحة كانت ستحوي اغلبية عربية منذ بداية نشأتها.

جدول رقم ٢

توزيع السكان حسب العرق والمناطق الادارية – ١٩٤٥ *

المنطقة	السكان بالنسبة المئوية	
	عرب	يهود
عكا	٩٦	٤
بئر السبع	٩٩	اقل من ١
بيسان	٧٠	٣٠
غزة	٩٨	٢
حيفا	٥٣	٤٧
الخليل	٩٩	اقل من ١
يافا	٢٩	٧١
جنين	١٠٠	صفر
القدس	٦٢	٣٨
نابلس	١٠٠	صفر
الناصرة	٨٤	١٦
رام الله	١٠٠	صفر
الرمله	٧٨	٢٢
صفد	٨٧	١٣
طبريا	٦٧	٣٣
طول كرم	٨٣	١٧

* المصدر : اقتبس من الاحصاء القروي لفلسطين سنة ١٩٤٥ . سامي حداوي (المحرر) ص ٣٧ . (جداول ١ و ٢) .

جدول رقم ٣

احصائيات عن الزراعة العربية واليهودية *

	الزراعة العربية			الزراعة اليهودية		
	المساحة (بالدونم)	الانتاج (بالطن)	المردود (كغ/الدونم)**	المساحة (بالدونم)	الانتاج (بالطن)	المردود (كغ/الدونم)**
الحبوب	٤,١٥٢,٤٨٠	١٩٣,٣٧٦	٤٦,٥	٢١٥,١٩١	١٦,٥٧٩	٧٧,١
الخضروات	٢٣٩,٧٣٣	١٨٩,١٠٤	٧٨٧,٥	٤٠,٢٠٠	٥٥,٨٠٠	١٣٨٨,٠
اعشاب مزروعة	٢٣,٩٧٠	٢٠,٨٢٧	٨٧١,٠	١١٩,٥٧٣	١٧٦,٥٢٥	١٤٧,٦
فواكه (غير الحمضيات)	٣٥٥,٧٠٩	٧٣,٣٢٠	٢٣٦,٨	٣٧,٢١٧	٢١,٣٩٨	٥٦٧,٥
الزيتون	٥٩٢,٥٤٦	٧٨,٢٨٧	١٣١,٦	٧,٥٨٧	١,١٨٢	١٥٥,٧
البطيخ	١٢٠,٣٠٤	١٣٥,٦٣٤	١١١,٧	٥,٦٧٥	٧,١٩٣	١٢٦,٧
الحمضيات والموز ***	١٤٤,٥٢٢	—	—	١٤٠,٨٠٧		

* المصدر : د . وليد الخالدي (المحرر) « من المأوى إلى الفتح » (بالانجليزية) (بيروت : معهد الدراسات الفلسطينية ، سنة ١٩٧١) مبنى على احصاء فلسطين – مجلد ١ ، ص ٨٤٤ .

** المردود لم يتوافر في المصدر الاصلي – لقد حسب من قبل الكاتب للمقارنة .

*** هذه المحاصيل غير معطاة في المرجع الاصلي . اخذت من « الإحصاء القروي لفلسطين » سنة ١٩٤٥ ، جدول ٢ ، ص ٧٩ .

– ان مجموع الانتاج غير متوفر في هذا المصدر وقد اعطيت المساحات هنا في هذا الجدول لتظهر حقيقة مهمة وهي أن مساحة اراضي الحمضيات والموز (المحاصيل التجارية الرئيسية) لكل من العرب واليهود كانت متساوية تقريباً .

جدول رقم ٤

توزيع ملكيات الاراضي حسب العرق والمناطق الادارية سنة ١٩٤٥ . *

النسبة المئوية لمجموع ممتلكات **

المنطقة	العرب	اليهود
عكا	٨٧	٣
بئر السبع	١٤	اقل من ١
بيسان	٤٤	٣٤
غزة	٧٥	٤
حيفا	٤٢	٣٥
الخليل	٩٦	اقل من ١
يافا	٤٧	٣٩
جنين	٨٤	اقل من ١
القدس	٨٤	٢
نابلس	٧٦	اقل من ١
الناصرة	٥٢	٢٨
رام الله	٩٩	اقل من ١
الرملة	٧٧	١٤
صفد	٦٨	١٨
طبريا	٥١	٣٨
طول كرم	٧٨	١٧

* المصدر : اقتبس هذا الجدول من سامي حداوي (المحرر) « الاحصاء القروي الفلسطيني – سنة ١٩٤٥ » ص ٣٧ (جدولي ١ و ٢) .

** ان بقية الحساب تمثل اراضي بور ، اراضي حكومية (ميري) واراضي يملكها « آخرون » .

جدول رقم ٥

توزيع الاراضي حسب السكان في الدولتين العربية واليهودية ومنطقة القدس — سنة ١٩٤٧ *

	الدولة العربية		الدولة اليهودية		منطقة القدس	
	المساحة (فدان)	النسبة المئوية	المساحة (فدان)	النسبة المئوية	المساحة (فدان)	النسبة المئوية
اراضي العرب	٢,٢١٢,٠٧٥	٧٧,٦٩	٨٩٤,٤٥٦	٣٤,٢٤ **	٣٧,١٦٥	٨٤,٧٠
اراضي اليهود	٢٣,٨٨٥	٠,٨٤	٣٤٥,٩٦٤	٩,٣٨ **	٣,٠٧٤	٧,٠١
اراضي « آخرين »	٢٠,٨٦٤	٠,٧٣	١٢,٥٢٢	٠,٣٤	٢,١٢٦	٤,٨٥

* المصدر : جون وحداوي : « المفكرة الفلسطينية » ، (The Palestine Diary) المجلد الثاني ، ص ٢٧١ .

** يظهر من هذا الجدول وهاتين النسبتين ان ممتلكات السكان العرب الفلسطينيين كانت اكبر من ممتلكات السكان اليهود حتى في « الدولة اليهودية ».
(زد إلى ذلك ان السكان العرب كانو ايضاً هم الاكثرية في هذه الدولة المقترحة — راجع جدول رقم ١) .

ملحوظة : وحدة المساحات في هذا الجدول هي الفدان (او الايكر Acre) ويقدر كل ٤ دونماً بفدان واحد تقريباً .

المراجع والملاحظات

١ – ريتشارد هارتشورن ، « اقتراحات عن اصطلاحات الحدود السياسية » (بالانجليزيـــة) في مجلـــة ANNALS, THE ASSOCIATION OF AMERICAN GEOGRAPHERS,Vol. 26 (1936), ص ٥٦ – ٥٧

٢ – نورمان باوندز : الجغرافيا السياسية (POLITICAL GEOGRAPHY) (New York : McGraw Hill, 1963 . ص ٦٣)

٣ – روبرت جون وسامي حداوي : المفكرة الفلسطينية – ١٩٤٥ – ١٩٤٨ . THE PALESTINE DIARY ..... 1945 - 1948, (New York: New World Press, 1970), ص ٢٧١

٤ – جون‌دان وحنا هويمد جيسكي «الترب وتوزيعها في اسرائيل» (بالانجليزية) JOURNAL OF SOIL SCIENCE, Vol. 14, No. 3 (1963), ص ١٠
راجع ايضاً : A.H. DOERR, J.F. COLING, and W.S. KERR III, « AGRICULTURAL EVOLUTION IN ISRAEL IN THE TWO DECADES SINCE INDEPENDENCE, » MIDDLE EAST JOURNAL, Vol. 24, No. 3 (SUMMER, 1970), ص ٣٢٢،
وص ٣٢٤ (شكل ٢) . وللدراسة اشمل عن المناطق الطبيعية في فلسطين راجع جغرافية الوطن العربي – للدكتور محمد سعودي (بيروت : دار

النهضة العربية ، ١٩٦٧) ص ٤١٢ — ٤٣٨ ، وص ٤٩ .

٥ — جون رويدي « DYNAMICS OF LAND ALIENATION » في كتاب د. ابراهيم ابولوغد (المحرر) تحويل فلسطين (THE TRANSFORMATION OF PALESTINE) ,
(EVANSTONE : NORTHWESTERN UNIVERSITY PRESS, 1971), ص ١٣٥. راجع ايضاً :

W.R. POLK, D.H. STAMLER, and E. ASFOUR,
BACKDROP TO TRAGEDY : THE STRUGGLE FOR PALESTINE,
(BOSTON : BEACON PRESS, 1957) ص ٣١٣

٦ — جانيت ابولوغد : « تحويل فلسطين من الناحية الديموغرافية » — في كتاب الدكتور ابراهيم ابولوغد : « تحويل فلسطين » . المذكور اعلاه — ص ١٤٤ .

٧ — سامي حداوي : الاحصاء القروي لفلسطين : ١٩٤٥ . (بيروت : مركز الابحاث للدراسات الفلسطينية — سنة ١٩٧٠) ، ص ١٧ .

٨ — جانيت ابولوغد — op. cit. . ص ١٥٣ .

٩ — سامي حداوي — الاحصاء القروي . ص ٢٤ .

١٠ — ان حقوق ومصالح العرب في هذه التصنيفات قد بُحثت تحت « اراضي حكومية » ، ص ٢٩ — ٣٣ (من نفس المرجع) .

١١ — ابراهيم غرانوت : « نظام الاراضي في فلسطين » (بالانجليزية)
(LONDON : EYRE and SPOTTISWOODE, 1952), ص ٢٧٨
ولنفس المؤلف : « الاصلاح الزراعي وسجل اسرائيل » (بالانجليزية) سنة ١٩٥٦ ، ص ٢٨ ، جدول ٢ .

١٢ — سامي حداوي — الاحصاء القروي ، ص ١٩ — ٢٠ .

١٣ – و. لودر ميلك : « استصلاح ارض صحراوية من عمل الانسان » في (بالانجليزية) MAN and THE ECOSPHERE, READINGS IN SCIENTIFIC AMERICAN, ٢٢٧ – ٢١٩ ص

١٤ – غرانوت ، (١٩٥٦) ، op. cit. ص ٣٦ – ٣٧ .